

مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين ودلالاته التربوية المستنبطة

وائل عبد الرحمن التل

حيدر خوجلي محمد

قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان

ملخص

هدف هذا البحث إلى الكشف عن العناصر الرئيسة، ومضامين العناصر الرئيسة، التي تكون مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين. وإلى استنباط الدلالات التربوية التي يمكن أن ينطوي عليها المفهوم.

تمكّن البحث من تحديد العناصر الرئيسة، ومضامين العناصر الرئيسة، المكوّنة لمفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين، وهي سبعة عناصر، هي: حقيقته، ومكانته، وهدفه، ووجوبه، وأقسامه، وشروطه، ووسائله. كما تمكّن البحث من استنباط إحدى وثلاثين دلالة تربوية يمكن أن ينطوي عليها المفهوم، وتوزعت على النحو التالي: (٣) ثلاث دلالات تربوية مستنبطة من حقيقة المفهوم، و(٣) ثلاث دلالات تربوية مستنبطة من مكانة المفهوم، و(٢) دالتان تربويتان مستبطنتان من هدف المفهوم، و(٩) تسع دلالات تربوية مستنبطة من وجوب المفهوم، و(٢) دالتان تربويتان مستبطنتان من أقسام المفهوم، و(٩) تسع دلالات تربوية مستنبطة من شرائط المفهوم، و(٣) ثلاث دلالات تربوية مستنبطة من وسائل المفهوم.

Abstract

This research aims at shedding light on the basic elements and contents of the concept of the principle of urging others to do good and abstain from the denied as stipulated by late Mu'tazilah. It also aims to find out the educational implications for this principle.

The researcher was able to identify the following basic elements and their contents of this principle: The nature of the principle, its importance, goal, obligation, parts, conditions and means. The researcher also identified thirty-one educational implications for this principle, distributed over the basic seven elements as follows: Three implications derived from the nature of the principle, three others form the importance of this principle, two others from its goal, nine from its obligation, two from its parts, nine from its conditions and three from its means.

مقدمة:

تقوم فلسفة التربية الإسلامية على منظومة من المبادئ يكون العمل بها لازماً دون أي اجتزاء أو استثناء أي منها، لأنها هي التي تزود العقل بالاتزان، وهي التي تزود القلب باليقين؛ فالعقل والقلب هما اللذان يشكلان القاعدة الأساسية في بناء الشخصية السوية.

ومن بين المبادئ التي تقوم عليها فلسفة التربية الإسلامية مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يعد من أهم المبادئ كونه الوسيلة العملية، والأداة الفعالة، التي تحقق أبعاد منهج التربية الإسلامية الثلاثة: البعد البنائي، والبعد الوقائي، والبعد العلاجي.

وقد جعل المعتزلة المتأخرون، لما مر ولغيره، مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واحداً من أصولهم الاعتقادية الخمسة التي اجتمعوا عليها، وآمنوا بها، وجعلوها القاعدة والأساس الذي تنطلق منه كل محاوراتهم ومعاملاتهم مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية^(١)، وهذه الأصول الاعتقادية هي^(٢): التوحيد، وهو أن الله عز وجل لا كالأشياء، وأن شيئاً من الخواص لا يدركه في الدنيا، ولا في الآخرة، وأنه لا يحصره المكان، ولا تحويه الأقطار، بل هو الذي لم يزل، ولا له زمان، ولا له مكان، ولا نهاية، ولا حد، وأنه الخالق للأشياء المبدع لها لا من شيء، وأنه القلتم، وأن ما سواه محدث. والعدل، وهو أن الله لا يجب الفساد، ولا يخلق أفعال العباد، بل يفعلون ما أمروا به ونهوا عنه بالقدرة التي جعلها الله لهم وركبها فيهم. وأنه لم يأمر إلا بما أراد، ولم ينه إلا عن ما كره، وأنه ولي كل حسنة أمر بها، بريء من كل سيئة نهى عنها، لم يكلفهم ما لا يطيقونه، ولا أراد منهم ما لا يقدرون عليه، وأن أحداً لا يقدر على قبض ولا بسط إلا بقدرة الله التي أعطاهم إياها. وهو المالك لها دونهم، فينهيها إذا شاء، ويقيها إذا شاء، ولو شاء لجبر الخلق على طاعته، ومنعهم اضطرارياً عن معصيته، ولكان على ذلك قادراً غير أنه لا يفعل، إذ كان في ذلك رفع للمحنة، وإزالة البلوى. والوعد والوعيد، وهو أن الله لا يغفر لمرتكب الكبائر إلا بالتوبة، وأنه لصادق في وعده ووعيده، لا مبدل لكلماته. والمتزلة بين المتزلتين، وهو أن الفاسق المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر، بل يسمى فاسقاً، على حسب ما ورد التوقيف بتسميته، وأجمع أهل الصلاة على فسوقه. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو أن ما ذكر على سائر المؤمنين واجب على حسب استطاعتهم في ذلك، بالسيف وما دونه، وإن كان كالجهاد، ولا فرق بين مجاهدة الكافر والفاسق.

وقد لقب المعتزلة بأصحاب العدل والتوحيد^(٣)^(٤) ولقبوا بالقدرية لأنهم وافقوا القدرية في إثبات قدر العباد واختيارهم، ولقبوا بالجهمية (الجزرية) لأنهم وافقوا الجهمية في نفي الصفات، وخلق القرآن، وعدم رؤية

الله تعالى في الآخرة^(٥).

أما فرقتهم فهي ثمان عشرة فرقة، اختلفوا كلهم إليها، وهي: (الواصلية) أتباع واصل بن عطاء، (العمرية) أتباع عمرو بن عبيد، و(الهلالية) أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل، المعروف بالعلاف، و(النظامية) أتباع إبراهيم بن سيار، المعروف بالنظام، و(الأسوارية) أتباع علي الأسواري، و(المعمرية) أتباع معمر بن عبد السلمي، و(البشرية) أتباع بشر بن المعتمر، و(المشامية) أتباع هشام بن عمرو الفوطي، و(المردارية) أتباع عيسى بن صبيح، المعروف بأبي موسى المردار، و(الجعفرية) أتباع جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر، و(الإسكافية) أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي، و(الشمالية) أتباع ثمامة بن أشرس النميري، و(الجاحظية) أتباع عمرو بن بحر الجاحظ، و(الشمالية) أتباع أبي يعقوب الشحام، و(الخياطية) أتباع أبي الحسين الخياط، و(الكلبية) أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكلبي، و(الجبائية) أتباع أبي علي محمد بن عبد الوهلب الجبائي، و(البهشية) أتباع أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي^(٦).

ويعتد المعتزلة، بكل فرقتهم، من فرق المتكلمين المسلمين. والمتكلم هو الذي وفى بالشروط الثلاثة الآتية^(٧)، بأن كان:

- معتقدا، يقوم اعتقاده في التسليم بما ورد في كتاب الله والسنة النبوية تسليم المكلف من لدن الشرع. واعتبارا لهذا الشرط سمي علم الكلام بـ "علم التوحيد" و"علم الموجود بما هو موجود على قواعد الإسلام".

- ناظرا، يطلب تعقل أصول العقيدة بأن يسلك فيها سبل الاستدلال المنطقي، البرهانية منها والحجاجية. واعتبارا لهذا الشرط سمي علم الكلام بـ "علم النظر والاستدلال".

- محاورا، يحاور الآخر بأن يتوجه إليه بإثبات دعاويه في العقائد أو بانتقاد دعاويه فيها، مطالبا إياه بالأدلة علميا أو مبطلا أدلته عليها. واعتبارا لهذا الشرط سمي علم الكلام بـ "علم المقالات الإسلامية".

هذه الشروط الثلاثة هي التي جعلت المتكلمين، ومنهم المعتزلة، يستوعبون استيعابا منهجيا كل أسباب خصومهم العلمية والتاريخية، وينتهجوا في أبحاثهم طرقا استدلالية تمتاز بالصرامة، وفي تحليلاتهم أساليب تمتاز بالعمق، فكان لهم بذلك الفضل في مواجهة التيارات الاعتقادية غير الإسلامية، السماوية منها وغير السماوية، وفي مواجهة الاتجاهات الفلسفية القائمة على العقلانية المادية والنظر الإلحادي^(٨).

مشكلة البحث وأسئلته:

يحدد الباحثان مشكلة البحث على النحو الآتي: ما مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين ودلالاته التربوية المستنبطة؟

ويجيب الباحثان عن سؤال مشكلة البحث الرئيس من خلال الإجابة عن سؤالي البحث الفرعيين الآتيين:

السؤال الأول: ما مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين؟

السؤال الثاني: ما الدلالات التربوية المستنبطة من مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١- تمكّنه من الكشف عن العناصر الرئيسة السبعة، وعن مضامين العناصر الرئيسة السبعة، التي تكوّن مفهوم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي: حقيقته، ومكانته، وهدفه، ووجوبه، وأقسامه، وشرائطه، ووسائله.

٢- تمكّنه من استنباط إحدى وثلاثين دلالة تربوية يمكن أن ينطوي عليها مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الكشف عن مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دون غيره من مبادئ التربية، عند المعتزلة المتأخرين، دون غيرهم من الفرق المتكلمين، وكما يبدو في أحيان كثيرة عند أربعة منهم، ممن حظوا بمكانة علمية رفيعة، فأما الأول فهو إمام المعتزلة^(٩)، وشيخهم^(١٠) العالم^(١١) الفقيه^(١٢)، أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري^(١٣)، الذي ذلّل الكلام، وسهله، ويسر ما صعب منه^(١٤)، وصنف فيه تصانيف كثيرة، منها: التفسير الكبير، والنهي عن المنكر، والأصول، والتعديل والتجوير، والاجتهاد، والأسماء والصفات^(١٥). ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين للهجرة^(١٦)، وتوفي بالبصرة^(١٧)، سنة ثلاث وثلاث مائة للهجرة^(١٨).

وأما الثاني فهو شيخ المعتزلة وابن شيخهم^(١٩) العلامة^(٢٠) المتكلم^(٢١)، أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري^(٢٢)، الذي لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام^(٢٣). ولد سنة سبع وسبعين ومائتين للهجرة^(٢٤)، وتوفي ببغداد^(٢٥)، سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة للهجرة^(٢٦).

وأما الثالث فهو قاضي القضاة^(٢٧) الفقيه^(٢٨) العلامة^(٢٩)، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي^(٣٠). جلس للتدريس والإملاء مدة طويلة^(٣١)، وصنف تصانيف عديدة، منها: شرح الأصول الخمسة، والمغني، والتكليف^(٣٢). التي قد تكون أشمل كتب المعتزلة، وأعمقها، التي تمكّنتنا من التعرف

إلى تطوّر بحوث الكلام وأصول الدّين عند المسلمين حتّى بداية القرن الخامس الهجري^(٣٣). وقد أدّاه أطلّاعه على شتّى المذاهب والآراء الإسلامية، وإفادته من التراث المذهبي والفكري الذي انتهى إليه، زيادة على حياته المديدة التي قضّاها في العلم والمطالعة والدراسة والمناقشة والتأليف والإملاء والتدريس، إلى أن يكون أقدر الاعتزاليين على تقديم صورة متكاملة عن المذهب المعتزلي^(٣٤)، توفي ببغداد^(٣٥)، سنة خمس عشرة وأربع مائة للهجرة^(٣٦)، وهو من أبناء التسعين^(٣٧).

وأما الرابع فهو الإمام الكبير^(٣٨) العلامة^(٣٩)، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشري الخوارزمي^(٤٠). كان رأساً في التفسير والحديث والبلاغة والعربية والمعاني وعلم البيان^(٤١)، وله فيها تصانيف بديعة، منها: (الكشاف) في تفسير القرآن، والمحاجة بالمسائل النحوية، و(الفائق) في غريب الحديث، و(رؤوس المسائل) في الفقه، و(المنهاج) في الأصول، و(أساس البلاغة) في اللغة، وغيرها^(٤٢). وتمثل الآراء الكلامية التي استوعبها في كتابه (الكشاف) ذروة نضج الآراء الاعتزالية واكتمالها^(٤٣). ولد بزّمخش سنة سبع وستين وأربع مائة للهجرة^(٤٤) وتوفي بجرجانية خوارزم^(٤٥) سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة للهجرة^(٤٦).

التعريفات الإجرائية :

يعرف الباحثان المصطلحات الواردة في عنوان البحث تعريفاً إجرائياً على النحو الآتي:

- **المفهوم:** هو مجموع العناصر التي تكون صورة واضحة عن رؤية أمة، أو طائفة، أو مذهب، لأصل من أصولها، أو لفرع من فروعها. وقد عبر عنه إجرائياً بتحديد العناصر التي تكون صورة واضحة عن مفهوم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- **المبدأ:** هو قاعدة أساسية تقوم عليها محاورات ومعاملات أي أمة، أو طائفة، أو مذهب. وقد عبر عنه إجرائياً بتحديد مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين.
- **الأمر بالمعروف:** الأمر بكل فعل أو قول استحسّنه الشرع، أو عرف حسّنه بالعقل. وقد عبر عنه إجرائياً بأنه الأمر بكل فعل أو قول يمكن أن يعود بالنفع والصّلاح على الفرد أو الجماعة.
- **النهي عن المنكر:** النهي عن كل فعل أو قول استقبّحه الشرع أو كرهه، أو عرف قبّحه بالعقل. وقد عبر عنه إجرائياً بأنه النهي عن كل فعل أو قول يمكن أن يعود بالضرر والإفساد على الفرد أو الجماعة.

- **المعتزلة المتأخرون:** هم الذين اتبعوا قول واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) وعمرو بن عبيد (ت ١٤٢ هـ) في المتزلة بين المتزنتين (أن الفاسق من أمة الإسلام لا هو مؤمن ولا كافر)^(٤٧). وقد عبر عنه إجرائياً بتحديد علماء المعتزلة الذين عاشوا في القرن الرابع الهجري وما بعده، وأولهم أبو علي الجبائي.

- **الدلالة التربوية:** هي ما يمكن أن ينطوي على اللفظ عند إطلاقه من توجيهات أو مبادئ تربوية. وقد عبّر عنه إجرائياً بتحديد عدد من التوجيهات أو المبادئ الفرعية التربوية التي أمكن استنباطها من مفهوم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الدراسات السابقة :

بالنسبة للدراسات التراثية في فكر المعتزلة فقد بدأت الكتابة فيه في القرن الرابع الهجري، وتمثّلت في معظم كتب الفرق أو الملل والتحّل^(٤٨).

أما بالنسبة للدراسات المعاصرة، فقد انصبّت في معظمها على دراسة قضايا محدّدة في فكرهم، مثل: أصول الحكم^(٤٩)، والعقل^(٥٠)، ومشكلة المعرفة^(٥١)، ومفهوم العدل في تفسير المعتزلة^(٥٢)، وأصل العدل^(٥٣)، والحرية والإرادة^(٥٤).

وقد لاحظ الباحثان من خلال استعراضهما للدراسات التراثية والدراسات المعاصرة أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين لم يحظ بعناية كبيرة كما حظيت به بقية أصولهم. غير أن دراسة واحدة يمكن أن تستثني من هذا الحكم، وهي (الفكر التربوي عند المتكلمين المسلمين ودوره في بناء الفرد والمجتمع) للدارس أحمد عرفات القاضي^(٥٥). لكن طبيعة هذه الدراسة جاءت عامة وشاملة للفكر التربوي عند المتكلمين، ولم تخصص لدراسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة وحسب، وهو ما قام به الباحثان في هذا البحث، حيث قاما برصد جميع أفكار المعتزلة المتأخرين التي تتصل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره موظفاً توظيفاً كاملاً لهذه الغاية، ثم استخلصا منها عدداً من الدلالات التربوية.

منهجية البحث:

فرضت طبيعة منهج مصادر المعتزلة المتأخرين الأصيلة، والمصادر الثانوية القديمة التي أوردت آراء للمعتزلة، على الباحثين اختيار "الجملة" كوحدة للتحليل. وقد تمكن الباحثان باستخدامهما هذه الوحدة من الإجابة عن سؤال البحث الأول، ووفق الخطوات الآتية:

١. تحليل آراء المعتزلة واستخلاص الآراء الخاصة بالتأخرين منهم.
٢. استخلاص آراء المعتزلة المتأخرين الخاصة بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من بين آرائهم في المبلدئ، أو الأصول، الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمثّلة بين المثّلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣. تحديد العناصر الرئيسة، وكذلك تحديد مضمون كل عنصر من العناصر الرئيسة، التي تكون مفهوم المعتزلة

المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بعد تحديد آراء المعتزلة المتأخرين الخاصة بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحديد عناصر كل عنصر من عناصر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومضمونه، عمل الباحثان على الإجابة عن سؤال البحث الثاني، ومناقشة النتائج، ووفق الخطوتين الآتيتين:

١. تحليل مضمون كل عنصر من عناصر مفهوم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستنباط ما يمكن أن ينطوي عليه من دلالات تربوية.

٢. مناقشة ما توصل إليه البحث من نتائج في ضوء الفكر التربوي الإسلامي، وذلك من خلال الاستدلال بآيات قرآنية، وبأحاديث نبوية، وبأقوال بعض العلماء المسلمين مثل: الماوردي، والغزالي، وابن الجوزي، والنووي .

نتائج البحث:

يجيب الباحثان عن سؤالي البحث الفرعيين الذين اشتملت عليهما مشكلة البحث، والمنبثقين عن سؤال البحث الرئيس، على النحو الآتي:

السؤال الأول : ما مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين؟

إن مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يتكون من عناصر سبعة، يعمل التمامها كلها على تحديد معالم المفهوم واكتمال نضوجه، وهي: حقيقته، ومكانته، وهدفه، ووجوبه، وأقسامه، وشرائطه، ووسائله. ويكشف الباحثان عن عناصر ومضامين عناصر مفهوم المبدأ، وكما تبيناهما، على النحو الآتي:

أولاً: حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

إن لكل من الأمر، والنهي، عند المعتزلة المتأخرين حقيقة^(٥٦)، فأما:

- حقيقة الأمر: فهو قول القائل لغيره إفعِل، مع توافر الإرادة والرتبة.
- حقيقة النهي: فهو قول القائل لغيره لا تفعل، على جهة الاستعلاء، إذا كان كارهاً للفعل، وغرضه ألا يفعل.

كما أن لكل من المعروف، والمنكر، عند المعتزلة المتأخرين حقيقة^(٥٧)، فأما:

- حقيقة المعروف: فهو كل فعل عرف فاعله حسنه أو دل عليه. وكل فعل لم يعرف حسنه ولا دل عليه لا يسمى معروفاً.
- حقيقة المنكر: فهو كل فعل عرف فاعله قبحه أو دل عليه.

ثانياً: مكانة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

تجمع المعتزلة المتأخرون كلهم حول خمسة أصول هي على التوالي، وحسب ترتيبهم: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمترلة بين المترتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٥٨)؛ ولا يوصف المتكلم بأنه معتزلي إلا إذا اعتنقها، وقال بها، من غير أن يزيد عليها أو ينقص منها أصلاً واحداً، قال أبو الحسين الخياط: "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمترلة بين المترتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال فهو معتزلي"^(٥٩). لكنهم لم يكفروا أو يفسقوا أو يخطئوا معتزلياً خالف فروع الاعتزال^(٦٠).

وزيادة على ما مر، فإن لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين خصوصية من حيث أنه يعد مبدأ تطبيقياً لمبادئهم النظرية في العدل والتوحيد^(٦١)، وأنه كالجهاد، ولا فرق عندهم بين الجهاد في الحرب وبين مجاهدة الكافر والفاسق^(٦٢)، مما "جعلهم يضطهدون مخالفيهم ويقسون عليهم لاعتقادهم أنهم بمخالفتهم قد أتوا منكراً"^(٦٣).

ثالثاً: هدف مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

يرى المعتزلة المتأخرون أن هدف الأمر بالمعروف هو أن لا يضيع المعروف، وأن هدف النهي عن المنكر هو أن لا يقع المنكر، قال القاضي عبد الجبار: "واعلم أن المقصود في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أن لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر"^(٦٤).

أما إن ضاع المعروف ووقع المنكر فيرتقي هدف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين إلى أن يكون إيقاع المعروف وزوال المنكر، قال القاضي عبد الجبار: "واعلم أن المقصود بالأمر بالمعروف إيقاع المعروف، وبالنهي عن المنكر زوال المنكر"^(٦٥).

رابعاً: وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

يبين الباحثان وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين من خلال الكشف عما يأتي:

١. كفايته: يعتبر المعتزلة المتأخرون أن حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو فرض، لكنه فرض من فروض الكفايات الذي إن قام به بعض المكلفين، وارتفع بهم، سقط عن الباقي^(٦٦). وهو الذي يجري عليه كل كلامهم عند الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٦٧). أما ما يدل على كفايته عندهم فقوله تعالى: "ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم"

المفلحون" (٦٨)، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنه سئل وهو على المنبر من خير الناس؟ قال أمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأتقاهم لله وأوصلهم" (٦٩)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه" (٧٠) (٧١).

٢. العقل طريق لوجوبه: يرى أبو علي الجبائي وأبو الحسين البصري أن العقل هو أحد طريقي وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧٢)، وتقوم حجة الوجوب عند أبي علي الجبائي على أنه:

- لو لم يكن العقل هو طريق إلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكان يجب أن يكون المكلف مغرى بالقيح، ويكون في الحكم كمن أبيع له ذلك، وهذا لا يصح، لأن ذلك يقتضي أن لا يجب واجب، ولا يقبح قيح، إلا والطريق إلى وجوبه أو قبحه العقل، والإلزام أن يكون المكلف مغرى على القبيح وعلى الإخلال بما هو واجب عليه، ويكون كأنه أبيع له ذلك، والمعلوم خلاف ذلك (٧٣).

- قد ثبت أن الامتناع عن المنكر واجب، فيجب أن يكون المنع منه واجباً أيضاً، لأنه لا فرق في قضية العقل بينهما (٧٤).

ولم ير أبو هاشم الجبائي ما يراه أبو علي الجبائي في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عقلاً، إلا في موضع واحد، حدده بقوله: "وهو أن يشاهد واحداً يظلم غيره فيلحق قلبك بذلك مضض وحر، فيلزمك النهي عنه دفعاً لتلك المضرة عن النفس" (٧٥). وأيد القاضي عبد الجبار رأي أبي هاشم الجبائي بقوله: "إن الطريق إلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما هو السمع (الشرع) إلا في الموضوع الذي ذكرناه، على ما يقوله أبو هاشم" (٧٦).

٣. الشرع طريق لوجوبه: اتفق المعتزلة المتأخرون كلهم على أن الشرع هو طريق لوجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧٧). أما ما يدل على وجوبه شرعاً عندهم فالكتاب، والسنة، والإجماع (٧٨)؛ فأما الكتاب فقوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" (٧٩)، وقوله تعالى حاكياً عن لقمان: "يا بُني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر" (٨٠). وأما السنة فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس لعين ترى الله يُعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل" (٨١).

وأما الإجماع فلا إشكال فيه لأنهم اتفقوا على ذلك (٨٢).

٤. الذي يؤمر وينهى: يرى المعتزلة المتأخرون أن كل أحد، مكلف أو غير مكلف، يؤمر وينهى، قال الزنجشيري "يؤمر وينهى كل مكلف، وغير مكلف إذا هم بضرب غيره منع كالصبيان والجهانين، وينهى الصبيان عن المحرمات حتى لا يتعودوها، كما يؤخذون بالصلاة ليمرنوا عليها" (٨٣).

٥. **فهي مرتكب المنكر عن المنكر:** يوجب المعتزلة المتأخرون على مرتكب المنكر أن ينهي عمّا يرتكبه منه، قال الزّحشري: "يجب على مرتكب المنكر أن ينهي عمّا يرتكبه، لأنّ ترك ارتكابه وإنكاره واجبان عليه؛ فتركه أحد الواجبين لا يسقط عنه الواجب الآخر" ^(٨٤). أمّا الدليل عندهم فقول السلف: "مروا بالخير وإن لم تفعلوا" ^(٨٥)، وأنّ الحسن البصري سمع مطرف بن عبد الله يقول: "لا أقول ما لا أفعل، فقال: وأينما يفعل ما يقول؟ ودّ الشيطان لو ظفر بهذه منكم فلا يأمر أحد بالمعروف ولا ينهي عن المنكر" ^(٨٦).

خامساً: أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

قسّم المعتزلة المتأخرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارين اثنين، هما:

١. **باعتبار الحكم:** أطلق المعتزلة الأوائل القول في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يفصلوا فيه، إلى أن جاء أبو علي الجبائي فقسّم المعروف إلى قسمين اثنين ^(٨٧):

- **الواجب:** فالأمر بالواجب واجب.
- **المندوب إليه:** والأمر بالمندوب إليه مندوب غير واجب، لأنّ حال الأمر لا يزيد في الوجوب والحسن على حال المأمور به.

أمّا المنكر فكلّه، صغيره وكبيره، من باب واحد في أنّه يجب النهي عن جميعه عند استكمال الشرائط؛ فإنّ النهي عن المنكر إنّما وجب لصحّته، والقبح ثابت في الصغيرة شأنه في الكبيرة ^(٨٨)؛ فلا مجال للاجتهاد في وجوب النهي عنه إذا ثبت كونه منكراً؛ كالعقليات نحو الظلم والكذب وما يجري مجراها، وكالشرعيات نحو السرقة والزنا وشرب الخمر وما يجري مجراها، مما لا مجال للاجتهاد في كونه منكراً، والنهي عن كلّ ذلك واجب، لا يختلف الحال فيه بحسب اختلاف المقدم عليه بعد التكليف ^(٨٩).

٢. **باعتبار القائمين عليه:** كما قسم المعتزلة المتأخرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار القائمين عليه إلى قسمين اثنين:

- ما لا يقوم به إلا الأئمة: بين المعتزلة أن هناك أعمال يختص بها الإمام دون سائر الناس كإقامة الحدود، وحفظ بيضة الإسلام، وسد الثغور، وتنفيذ الجيوش، وتولية القضاء والأمراء، وما أشبه ذلك ^(٩٠).
- ما يقوم به الأئمة وغيرهم من الناس: وهي الأعمال التي يقوم بها الأئمة وكل مسلم كالنهي عن شرب الخمر، والسرقة، والزنا، وما أشبه ذلك ^(٩١)، مما هو معلوم قبحه لمن تمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واختص بشرائطه ^(٩٢). لكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة (أو خلفاؤه) فالرجوع إليهم أولى ^(٩٣).

سادساً: شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

إنّ لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين شرائط خمسة يجب الأمر والنهي بوجودها، ويسقط بزوالها، وهي ^(٩٤) :

- أن يعلم أنّ المأمور به معروف، وأنّ المنهي عنه منكر. لأنّه لو لم يعلم ذلك لا يأمن أن يأمر بالمنكر وينهي عن المعروف، وذلك ممّا لا يجوز، وغلبة الظنّ في هذا الموضع لا تقوم مقام العلم.
- أن يعلم أنّ المنكر حاضر، كأن يرى آلات الشرب مهيّأة والملاهي حاضرة والمعازف جامعة، وغلبة الظنّ تقوم مقام العلم ههنا.

- أن يعلم أنّ ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه، فإنّه لو علم أو غلب في ظنّه أن نهي عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق محلّه لم يجب، كما لا يجب لا يحسن.
- أن يعلم أو يغلب في ظنّه أنّ لقوله فيه تأثير، حتّى لو لم يعلم ذلك، ولم يغلب على ظنّه، لم يجب. وفي أنّ ذلك هل يحسن كلام إذا لم يجب ؟ فقال بعضهم: إنّه يحسن، لأنّه بمنزلة استدعاء الغير إلى الدّين. وقال الآخرون: يقبح، لأنّه عبث.

- أن يعلم أو يغلب على ظنّه أنّه لا يؤدي إلى مضرة في ماله أو في نفسه، إلّا أنّه يختلف بحسب اختلاف الأشخاص ؛ فإن كان المرء بحيث لا يؤثر في حالة الشتم والضرب فإنّه لا يكاد يسقط عنه، وإن كان ممن يؤثر ذلك في حاله ويحطّ مرتبته فإنّه لا يجب. وفي أنّ ذلك هل يحسن ؟ يُنظر؛ فإن كان الرجل ممن يكون في تحمله لتلك المظلة إعزاز الدين حسن، وإلّا فلا.

ويستكمل الباحثان بيان شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين ببيان ما يأتي:

١. سقوط الحسن عن المكلف إن سقط عنه الوجوب: لما مرّ كلّ، يرى المعتزلة المتأخرون أنّ من يسقط عنه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يحسن، أو لا يصلح، أن ينهض به. لأنّه يجهله، ويجهل كيف يرتب الأمر في إقامته، وكيف يباشر به ^(٩٥)، فهو قد:
- ينهى عن المعروف ويأمر بالمنكر ^(٩٦)، ومن وجوه ذلك أنّه قد يعرف الحكم في مذهبه ولكن يجهله في مذهب من ينهاه أو يأمره فينهاه عن غير منكر ^(٩٧).
- يحضّر المنكر ولا يعلم أنّ المنكر حاضر ^(٩٨).
- لا يعلم أنّ نهي عن المنكر يؤدي إلى مضرة أعظم منه، أو إلى مضرة في نفسه أو ماله ^(٩٩).
- يغفل في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة ^(١٠٠).
- ينكر على من لا يزيده إنكاره إلّا تمادياً، أو على من الإنكار عليه عبث، كالإنكار على أصحاب المآصر

والجلادين وأضرأهم^(١٠١).

٢. تكليف من فقد الشرائط: كما أنه إذا فقد المكلف شرائط المعتزلة لم يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن، هل يبقى عليه تكليف آخر في هذا الباب؟ أجاب المعتزلة: أنه ينظر في حالة:
- فإن كان عفيفاً مستوراً بحيث لا يظن أنه راض بما يجري فلا يبقى عليه تكليف آخر.
 - وإن كان ممن يُظن به الرضى بذلك، فإنه يجب عليه إظهار الكراهة دفعاً للتهمة، ولأن فيه لطفاً ومصلحة^(١٠٢).

سابعاً: وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

يرى المعتزلة المتأخرون أنه يكفي في الأمر بالمعروف مجرد الأمر به، ولا لازم عندهم يلزم حمل من ضيع المعروف على المعروف، قال القاضي عبد الجبار: "واعلم أن بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً من حيث أن في الأمر بالمعروف يكفي مجرد الأمر به، ولا يلزمنا حمل من ضيعه عليه، حتى ليس يجب علينا أن نحمل تارك الصلاة على الصلاة حملاً"^(١٠٣).

أما المنكر، فقد أجمعوا على أن غرض النهي عنه هو أن لا يقع^(١٠٤)، أو زواله إن وقع^(١٠٥)، لذا، فإنه لا يكفي فيه مجرد النهي - كالأمر بالمعروف - عند استكمال الشرائط^(١٠٦). لكن إن أمكن رفع المنكر بالأمر السهل لم يجز العدول عنه إلى الأمر الصعب^(١٠٧). والدليل عندهم على هذه الكيفية في مباشرة الإنكار فالعقل والشرع؛ فأما العقل "فلأن الواحد منا إذا أمكنه تحصيل الغرض بالأمر السهل لا يجوز العدول عنه إلى الأمر الصعب"^(١٠٨)، وأما الشرع فقول الله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله"^(١٠٩)؛ فالله تعالى أمر بإصلاح ذات البين أولاً، ثم بعد ذلك بما يليه، إلى أن انتهى إلى المقاتلة^(١١٠).

والأمر الصعب الذي تدرج إليه المعتزلة المتأخرون في إنكار المنكر على الكافر أو الفاسق، فهو المقاتلة بالسيف، قال المسعودي: "وأما القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وهو الأصل الخامس - فهو أن ما ذكر على سائر المؤمنين واجب بالسيف فما دونه، وإن كان كالجهد، ولا فرق بين مجاهدة الكافر والفاسق"^(١١١). ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك يظهر في قول القاضي عبد الجبار: "فلو ظفرنا بشارب خمر، وحصلت الشرائط المعتبرة في ذلك، فإن الواجب علينا أن ننهاء بالقول اللين، فإن لم ينته حشناً له القول، فإن لم ينته ضربناه، فإن لم ينته قاتلناه إلى أن يترك ذلك"^(١١٢).

لكنهم قيّدوا خروجهم على مخالفيهم ودفع المنكر بالسيف بالقدرة والاستطاعة على الدفع به، قال ابن

حزم الظاهري: "ذهب جميع المعتزلة إلى أنّ سلّ السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلاّ بذلك. فإذا كان أهل الحقّ في عصابة يمكنهم الدفع ولا ييأسون من الظفر ففرض عليهم ذلك، وإن كانوا في عدد لا يرجون لقلنتهم وضعفهم بظفر كانوا في سعة من ترك التغيير باليد" (١١٣). وهو القيد الذي قيّدوا فيه خروجهم بالسيف على السلطان (١١٤).

السؤال الثاني: ما الدلالات التربويّة المستنبطة من مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين؟

اشتمل مفهوم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على (٣١) إحدى وثلاثين دلالة تربويّة توزّعت إلى عناصر المفهوم السبعة. وهذه الدلالات، كما استنبطها الباحثان، هي:

أولاً: الدلالات التربويّة المستنبطة من حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:
يرى الباحثان أن حقيقة كل من الأمر، والنهي، والمعروف، والمنكر، عند المعتزلة المتأخرين يمكن أن تدل على ما يأتي:

١. **كمال أهليّة الحكّام والعلماء للتهوؤ بالتكليف:** تحوي حقيقة الأمر والنهي على شروط تجتمع، أكثر ما تجتمع، في الحكّام والعلماء. لأنّ الأمر والنهي لازمان للحكام واجبان عليهم، وحجّة على العلماء وجبت عليهم، لقوله تعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلّاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور" (١١٥) (١١٦)، وهي التي تصون الحكّام والعلماء من تعديّ العامة، وتحفظ عليهم هيبتهم، فليس للناس أن يأمرؤا حاكماً أو عالماً، قال سهل بن عبد الله التستري: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على السلطان وعلى العلماء الذين يأتونه، وليس على الناس أن يأمرؤا السلطان لأن ذلك لازم له واجب عليه، ولا يأمرؤا العلماء فإن الحجة قد وجبت عليهم" (١١٧).

٢. **جلب المنافع ودفع المفاسد:** يتبين ضرورة الأمر بكل فعل حسن عرف الفاعل حسنه بالعقل أو دل على حسنه دليل، والنهي عن كل فعل قبيح عرف الفاعل قبحه بالعقل أو دل على قبحه دليل، لما له من أهمية في جلب المنافع والمصالح، وفي درء الضرر والمفاسد، وهذا ما يدل عليه أيضاً المثال في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر فأصاب بعضهم أعلاها، وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في البحر أسفلها يصعدون فيستقون الماء فيصبون على الذين في أعلاها، فقال الذين في أعلاها: لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا، فقال الذين في أسفلها: فإننسا نلقبها في أسفلها فنستقي، فإن أخذوا على أيديهم فمنعواهم نجوا جميعاً، وإن تركوهم غرقوا جميعاً" (١١٨).

٣. حفظ الأدوار والنهوض بأعبائها: إنّ لكلّ أحدٍ في الحياة الدنيا دوره الذي اختطّه الشارع له، ومكّنه من أدواته ومستلزماته، ثمّ حمّله مسؤولية رعاية من قام عليه، وهي دلالة أكد عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "ألا كلّكم راعٍ وكلّكم مسئول عن رعيته؛ فالأمر الذي على الناس راعٍ وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيّده وهو مسئول عنه، ألا فكّلكم راعٍ وكلّكم مسئول عن رعيته" (١١٩)، والراعي هو: "الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما قام عليه، وما هو تحت نظره، ففيه أن كلّ من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته" (١٢٠).

ثانياً: الدلالات التربوية المستنبطة من مكانة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين: يرى الباحثان أن المكانة التي لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يمكن أن تدل على ما يأتي:

١. فاعلية مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تنظيم العقائد والعبادات: إنّ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الأداة الرئيسة الأولى لتنظيم العقائد والعبادات كلها كونه من المبادئ التطبيقية لمبادئهم النظرية في العدل والتوحيد.

٢. ارتباط الخيرات بالاعتقاد والعبادات: ترتبط الأخلاق القويمة، والفضائل والصفات الحميدة، والأعمال الطيبة كلها، بالاعتقاد والعبادات ارتباطاً وثيقاً؛ فتضبط ذات المعتزلي، وينضبط سلوكه؛ وتستقيم علاقته كلها: مع الله سبحانه وتعالى، ومع الآخرين، ومع نفسه، ومع الكون الطبيعي.

٣. المسؤولية الفردية: يولد مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نفس المعتزلي شعوراً بالمسؤولية الكاملة اتجاه مجتمعه؛ فينتصب لتطبيق الأوامر والنواهي، ويكون عيناً بصيرة يرقب حركة المجتمع وأحواله بغية الحفاظ عليه وصيانته من الانحرافات، وتنقية حياته من الشوائب، وتطهيرها من المفسد.

ثالثاً: الدلالات التربوية المستنبطة من هدف مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين: يرى الباحثان أن تحديد المعتزلة المتأخرين هدفاً متطوراً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن أن يدل على ما يأتي:

١. توظيف المعرفة: يؤكد هدف مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضرورة الربط بين المعاني والمفاهيم المجردة، وبين النواحي التطبيقية لتلك المفاهيم؛ فالأهداف لا تكتمل بحدوث المعرفة فقط، وإنما تكتمل بوقوع التطبيق العملي لتلك المعرفة.

٣. **الهدفية الواقعية:** يتبين أن منهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينبغي أن يُبنى على الهدفية الواقعية، أي أن الهدف يجب أن يكون متحركاً حسب مقتضيات الظروف، وحسب طبيعة حركة المجتمع.

رابعاً: الدلالات التربوية المستنبطة من وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

- يرى الباحثان أن ما تضمنه وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن أن يدل على ما يأتي:
١. **تَعَقُّد الطبيعة الإنسانية يُعَسِّر النهوض بالتكليف:** إنَّ النهوض بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو تكليف عسير وشاق إذا نُظر إلى طبيعته وتعرُّضه للشرّ وعوامل الفساد؛ فيصطدم بشهوات النَّاس، ونزواتهم، ومصالح بعضهم ومنافعهم، وغرور بعضهم وكبريائهم، وفيهم الجَبَّار الغاشم، والمتسلّط، والظالم، والمنحرف، ومن ينكر المعروف ويعرف المنكر^(١٢١).
 ٢. **مشقّة التكليف على الأفهام، وفي حدّ التنفيذ:** إنَّ النهوض بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو تكليف عسير وشاق على الأفهام، وفي القدرة والاستطاعة على تنفيذه، أمراً ونهيّاً، فليس كلّ أحد بقادر على فهم ماهيته، أو بقادر على تنفيذه، لذا فقد أُنيط بالعلماء^(١٢٢)، وبالحكّام^(١٢٣).
 ٣. **تزيه الله تعالى:** يدل وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أن الله سبحانه وتعالى منزه من فعل المعروف أو ترك المنكر كما يجب على البشر^(١٢٤).
 ٤. **ضبط الفكر بالنص:** إن ما يتضمّنه وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤدي إلى ضبط الفكر بالنص حتّى لا يشطط عن الموازين والمعايير والشروط التي ينبغي مراعاتها في البحث العقلي.
 ٥. **احترام إنسانية غير المكلف:** إن أمر غير المكلف، ونهيه، فيه احترام لإنسانية غير المكلف من حيث كونه إنساناً، وهو ما يؤكّده الغزالي بقوله: "ونمّن المجنون من الزنا وإتيان البهيمة، وشرب الخمر، وكذا الصّبي، لا صيانة للبهيمة الماتية، أو الخمر المشروب، بل صيانة للمجنون عن شرب الخمر، وتزيهاً له من حيث إنّه إنسان محترم"^(١٢٥).
 ٦. **مران غير المكلف على المعروف:** إنَّ غير المكلف متى مرّن على المعروف، وغرست في نفسه معاني الإيمان صينت فطرته، وهذب سلوكه، وصار الأدب فيه عادة، قال التحلاوي: "إنّ من واجب الراشدين أن يغرسوا معاني الإيمان في قلوب الناشئين بشئ المناسب، بأن يلفتوا نظرهم إلى كلّ ظاهرة من ظواهر الكون الدالة على قدرة الله وعظمته ووحدانيته، وأن يوجهوا ويهذبوه سلوكهم بأداب الإسلام، وأن ينصحوهم إذا دخلوا المسجد ويعلموهم عبادة الله وآداب المساجد"^(١٢٦).

٧. التهاون في نهي غير المكلف يؤدي إلى توطين المنكر في قلبه، ويتعوده في سلوكه: إن غير المكلف متى شبَّ على المنكر، وليس هناك من ينهيه يأخذ على يده، توطَّن المنكر في قلبه، وتمكَّن من نفسه، وتشكَّل في سلوكه واعتاده، فيكون بعدئذٍ من الصعب علاجه^(١٢٧).

٨. اقتضاء المخلِّ والتلبس النهوض بالتكليف: يتبين ضرورة قيام كل فرد بالتكاليف المنوطة به، فإن كان غير سليم من المعصية لا يحل له ترك أمر الغير ونهيه، ويؤيده قول سعيد بن جبير: "إن لم يأمر بالمعروف ولم ينه عن المنكر إلّا من لا يكون فيه شيء لم يأمر أحد بشيء"^(١٢٨)، وقول علماء أهل السنة: "لا يشترط في الأمر والتأهي أن يكون كامل الحال ممثلاً ما يأمر به مجتنباً ما ينهى عنه، بل عليه الأمر وإن كان مخلاً بما يأمر به، والنهي وإن كان متلبساً بما ينهى عنه؛ فإنه يجب عليه شيان أن يأمر نفسه وينهاها، ويأمر غيره وينهاه، فإذا أخلّ بأحدهما كيف يباح له الآخر"^(١٢٩)، وقول بعض الأصوليين: "فرض على الذين يتعلطون الكؤوس أن ينهى بعضهم بعضاً لأنّ قوله تعالى "كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه"^(١٣٠) يقتضي اشتراكهم في الفعل وذمهم على ترك التناهي"^(١٣١).

حتى أن ابن الجوزي قد عدَّ عدم نهي مرتكب المنكر عن المنكر هو من تلبس إبليس على بعض المتعبدين، فقال "وقد لبس إبليس على بعض المتعبدين فيرى منكرًا فلا ينكره ويقول إنما يأمر وينهى من قد صلح وأنا ليس بصالح فكيف أمر غيري"^(١٣٢).

٩. إنكار مرتكب المنكر قد يكون فيه هداية لنفسه وإصلاح لحاله: إن مرتكب المنكر قد يهتدي بهدأته للغير، ويستقيم بتقويمه للغير، ويصلح نفسه بإصلاحه للغير، ويستدلّ على ذلك بقول علماء أهل السنة: "لا يسقط من المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظنه، بل يجب عليه فعله فإن الذكرى تنفع المؤمنين"^(١٣٣).

خامساً: الدلالات التربوية المستنبطة من أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:

يرى الباحثان أن أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يمكن أن تدلّ على ما يأتي:

١. تعظيم المنكر كبيره وصغيره: يتبين من دراسة أقسام مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوب النهي عن المنكر كلّ، صغيره وكبيره، وفي هذا الوجوب قيمة تربوية من حيث أنّه لا يتهاون في مواجهة منكر، فيسدّ السبل أمام وقوعه أولاً، ويقضّ أسباب نموه، وتضييق دائرته إن وقع، ثمّ يستنهض كل قادر على

النهي عنه لإزالته. أمّا التهاون في مواجهة المنكر أو الخطأ الصغير، والتقصير في علاج السلوك المنحرف منذ بدايته، من شأنه أن يؤدي إلى خطأ أكبر وإلى انحراف أشد^(١٣٤).

٢. حفظ الأدوار والالتزام بمحدودها: إن تبادل الأدوار في إدارة شؤون الحياة، أو الدولة، قد يؤدي إلى اختلال النظام وتفلت الأمور عن قواعدها المنضبطة. لهذا، فإن تقسيم المعتزلة المتأخرين لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار القائمين عليه يحدّد لكل أحد في الأمة الإسلامية دوره الذي يقدر أن يقوم به فهماً وقدره؛ فإن كان الأمر يتعلّق بتصرف أمور الدولة السياسيّة، والعسكرية، والقضائية، والدينية، والأمنيّة، وتنظيم مؤسساتها الخاصّة؛ فإنّه مما يختص به الأئمة، أو خلفائهم، لأنهم أعلم بسياساتها ويمتلكون عدتها^(١٣٥). وإن كان الأمر الذي يؤمر به من الواجبات الظاهرة كالصلاة والصيام ونحوهما، أو كان الذي ينهى عنه من المحرّمات المشهورة كالزنا والخمر ونحوهما؛ فكلّ المسلمين بما علماء، وكلّهم لهم الأمر بها أو النهي عنها^(١٣٦).

سادساً: الدلالات التربويّة المستنبطة من شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين: يرى الباحثان أن شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يمكن أن تدلّ على ما يأتي:

١. الطمأنينة لأمر العالم ونهيه: إن تقييد الشرط الأوّل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعالم بهما ضمان من أنّه سيأمر بمعروف ويعزّزه، وسينهى عن منكر ويغيّره، ويؤيّد قول سفيان الثوري: "لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلّا من كان فيه ثلاث خصال: رفيق بما يأمر رفيق بما ينهى، عدل بما يأمر عدل بما ينهى، عالم بما يأمر عالم بما ينهى"^(١٣٧).

٢. صيانة الأمر والنهي من إفساد الجاهل: إن تقييد الشرط الأوّل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعالم بهما يضمن الأمر والنهي من تدخل الجاهل بهما لأنّه قد يأمر بمنكر وينهى عن معروف، وبالتالي سيكون إفساده أكثر من إصلاحه، قال ابن الجوزي: "إذا كان الأمر بالمعروف جاهلاً فإنّ الشيطان يتلاعب به، وإنّما كان إفساده أكثر من إصلاحه. لأنّه ربما نهى عن شيء جائز بالإجماع، وربما أنكر ما تأوّل فيه صاحبه وتبع فيه بعض المذاهب"^(١٣٨).

٣ - ٤. صيانة الأمر والنهي من الذنوب والآثام، وصيانة أمن المجتمع: يضمن الشرط الثاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من اقتراف الذنوب والآثام، ويحمي المجتمع من التجرّؤ على بيواته بالتجسس عليها، واقتحامها، وتسوّر حيطانها، قال أبو الربيع الصوفي: "دخلت على سفيان (الثوري) بالبصرة، فقلت: يا أبا عبد الله، إني أكون مع هؤلاء المحتسبة، فندخل على الحنينين، ونسلّق عليهم الحيطان. قال: أليس لهم

أبواب؟ قلت: بلى، ولكن ندخل عليهم كيلا يفرّوا. فأنكر ذلك إنكاراً شديداً وعاب فعالنا^(١٣٩). إلا إذا كان ذلك في انتهاك حرمة يفوت استدراكها، قال الماوردي: "ليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحظورات فإن غلب على الظنّ استسرار قوم بها لأمارات دلت، أو آثار ظهرت، فذلك ضربان: أحدهما: أن يكون ذلك في انتهاك حركة يفوت استدراكها، مثل أن يخبره من يثق بصدقه أنّ رجلاً خلا بامرأة ليزني بها، أو برجل ليقتله، فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذار من فوات ما لا يستدرّك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات. وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم الإقدام على الكشف والبحث في ذلك والإنكار. والضرب الثاني: ما خرج عن هذا الحدّ وقصر عن حدّ هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه؛ فمن سمع أصوات ملاءة منكورة من دار تظاهر أهلها بأصواتهم أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليه بالدخول، لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن" ^(١٤٠).

٥-٦. صيانة الوحدة الاجتماعية، وحفظ النفس والمال: يصون الشرط الثالث المجتمع من الفتن والاضطرابات والفوضى، كما يحفظ النفوس والأموال؛ فإن القاضي عياض يرى أنّ من حقّ المغيّر الذي يكون من أهل الصّلاح والفضل أن يغيّر المنكر بكل وجه أمكنه زواله به، قولاً كان أو فعلاً، بنفسه أو يأمر من يفعله، ويرفق في التغيّر جهده بالجاهل وبذي العزّة الظالم المخوف شرّه، ويغلظ على المتماذي في غيّه والمسرّف في بطالته إذا أمن أن يؤثر إغلاظه منكرًا أشدّ ممّا غيره لكون جانبه محميًا عن سطوة الظالم، فإن غلب على ظنه أن تغيّره بيده ثم بلسانه يسبب منكرًا أشد منه من قتله أو قتل غيره غير بقلبه^(١٤١).

٧. العلاج المؤثر: يؤكّد الشرط الرابع على أهمية العلاج المؤثر، لأنه إذا لم يكن مؤثراً كان عبثاً لا فائدة فيه، قال الماوردي: "لو كان الإنكار يزيد النهي إغراء بفعل المنكر ولجاجة في الإكثار منه قبّح في العقل إنكاره" ^(١٤٢).

٨. حفظ الضروريات: يؤدي الشرط الخامس إلى حفظ ضروريات الدين، والنفس، والمال، والعقل، وهو ما أكده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه. قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لما لا يطيق" ^(١٤٣)، ويؤيده قول الماوردي: "فأما إن لحق المنكر مضرة من إنكاره، ولم تلحقه من كفه وإقراره، لم يجب عليه الإنكار بالعقل ولا بالشرع. أما العقل فلائنه يمنع من اجتلاب المضلر التي لا يوازئها نفع" ^(١٤٤). إلا إذا كان في إنكاره إعزاز لدين الله، وإظهار لكلمة الحق، قال الماوردي: "فإن أراد الإقدام على الإنكار مع حقوق المضرة به، نظر؛ فإن لم يكن إظهار النكير مما يتعلق

بإعزاز دين الله، ولا إظهار كلمة الحق، لم يجب عليه النكير، إذا خشي بغالب الظن تلفاً أو ضرراً، ولم يحسن منه النكير أيضاً. وإن كان إظهار النكير إعزاز دين الله تعالى، وإظهار كلمة الحق، حسن منه النكير، مع خشية الإضرار والتلف، وإن لم يجب عليه إذا كان الغرض قد يحصل له بالنكير وإن انتصر أو قتل" (١٤٥).

٩. **دواء الشبهات:** إن تكليف من فقد الشرائط بمكّن الإنسان الذي يُظن به الرضى بالمنكر من أن يدفع عن نفسه كلّ تهمة يمكن أن توجه إليه، أو أي شبهة يمكن أن توحى للآخرين، حقاً أو باطلاً، عن رضاه بالفساد الواقع أو بالمنكرات الظاهرة. ثم إن هو أفصح عن بواطنه وأظهر كراهة للمنكرات الواقعة يتوَلَد عند الآخرين ثقة به، وينفي كلّ شك يمكن أن يخالج قلوب الناس اتجاهه؛ فتشيع الطمأنينة، ويسود الأمن، العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض.

سابعاً: **الدلالات التربوية المستنبطة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين:** يرى الباحثان أن وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يمكن أن تدلّ على ما يأتي:

١. **التدرج في العلاج:** يتبين أن إزالة المنكر عند المعتزلة المتأخرين يجب أن يبدأ بالقول اللين، فإن لم يرفع فبالقول الشديد، فإن لم يرفع فباليد، فإن لم يرفع فبالقتال. هذا التدرج قد يتيح أمام مقترف المنكر أن يتبين زلله فيرجع عنه.

٢. **وجوب القدرة والاستطاعة على تنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** يستدل من وسائل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن المعتزلة المتأخرين لم يكلّفوا الناهين عن المنكر بحمل السيف في وجهه مقترفي المنكر ما داموا يفتقدون للقدرة والاستطاعة على حمله، وفي ذلك حفظ للنفس من إلقائها إلى التهلكة.

٣. **الرقابة الذاتية:** يوجب ترتيب كيفية إنكار المنكر عند المعتزلة المتأخرين على كل أحد، حاكم أم غير حاكم، أن يضبط اعتقاده، ويقوم سلوكه، ويحمله مسئولية أقواله وأفعاله. وفي هذا صيانة للعقيدة من انحراف معتنيها، وصيانة للمجتمع من ظلم الحاكم وجوره.

مناقشة النتائج:

وزيادة على ما أمكن استنباطه من دلالات تربوية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة المتأخرين يناقش الباحثان ما توصل إليه البحث من نتائج على النحو التالي:

١- أن شرط الرتبة، الذي شرطه المعتزلة المتأخرون في حقيقة الأمر، لا اعتبار له إذا كثرت الخبث وعم الظلم، لقول النووي: "واعلم أن هذا الباب - أعني باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قد ضيّع أكثره من أزمان متطاولة، ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا رسوم قليلة جداً، وهو باب عظيم به قوام الأمر وملاكه. وإذا كثرت الخبث وعم العقاب الصالح والطالح، وإذا لم يأخذوا على يد الظالم أو شك أن يعمهم الله بعقابه؛ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم. فينبغي لطالب الآخرة والساعي في تحصيل رضا الله عز وجل أن يعتني بهذا الباب، فإن نفعه عظيم، لا سيما وقد ذهب معظمه، ويخلص نيته، ولا يهابن من ينكر عليه لارتفاع مرتبته، فإن الله تعالى قال: "ولينصرن الله من ينصره" (١٤٦)، وقال تعالى: "ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم" (١٤٧) " (١٤٨) .

٢- أن طبيعة هدف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي حدده المعتزلة المتأخرون تتيح أمام غير المكلف إمكان إنكار المنكر، نعم أنه من أعمال الولاية والحسبة، كما يتبين في قول الماوردي: "الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، وينهى عن المنكر إذا أظهر فعله" (١٤٩)، لكن إمكان الفعل وجوازه لا يستدعي إلا العقل؛ فلغير المكلف إنكار المنكر ما دام عاقلاً مميزاً؛ كأن يريق الخمر، ويكسر الملاهي، وهذا يمكن تبينه من قول الغزالي: "أما إمكان الفعل وجوازه فلا يستدعي إلا العقل حتى إن الصبي المراهق للبلوغ المميز، وإن لم يكن مكلفاً فله إنكار المنكر، وله أن يريق الخمر، ويكسر الملاهي، وإذا فعل ذلك نال به ثواباً، ولم يكن لأحد منعه من حيث أنه ليس بمكلف، فإن هذه قرينة وهو من أهلها كالصلاة، والإمامة، وسائر القربات وليس حكمه حكم الولايات، حتى يشترط فيه التكليف، ولذلك أثبتناه للعبد وآحاد الرعية. نعم في المنع بالفعل وإبطال المنكر نوع ولاية وسلطنة، ولكنها تستفاد بمجرد الإيمان، كقتل المشرك وإبطال أسبابه، وسلب أسلحته، فإن للصبي أن يفعل ذلك حيث لا يستضر به، فالمنع من الفسق كالمنع من الكفر" (١٥٠).

٣- أن ما ذهب إليه المعتزلة المتأخرون في رأيهم بكفائية مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أيضاً رأي أهل السنة، قال النووي: "إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو فرض كفاية إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقين" (١٥١).

٤- يؤكد الباحثان على أن العقل يعتبر أساس المعرفة البشرية، وبدونه لا يمكن أن تحصل المعرفة ولا أن يقوم العلم (١٥٢)، وأن الرسالة الإسلامية قد أعلنت من شأن العقل، وحثت على استعماله في التفكير والتدبر والتبصر، والنظر في ملكوت السماوات والأرض، والتعمق في البحث والدراسة والاستقصاء بغية الوصول

إلى أسرار الكون، وإدراك حقائق الأشياء، بما يقوي الإيمان ويرسخ العقيدة لدى الإنسان ويصلح من شأنه كله في دينه ودنياه^(١٥٣). لكن هذه المثلة التي للعقل لا تعني عند أهل السنة كما تعني عند المعتزلة المتأخرين أن يكون العقل طريقاً لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١٥٤) وذهبت الزيدية إلى رأي أهل السنة، قال النجدي: "ومعلوم أنه لا وجه لوجوبه من العقل إلا كونه أمراً، بمعروف أو نهيًا عن منكر، إذ لا وجه يصلح للوجوب إلا ذلك، ولو وجب علينا بهذه العلة لوجب على الله أن يضطر إلى فعل المعروف وترك المنكر كما يجب علينا، لأن الشيء إذا وجب لوقوعه على وجه كان وجوبه على العموم شاهداً وغائباً كما في التمكن^(١٥٥)".

ثم إن أبا هاشم الجبائي نفسه دحض رأي أبي علي الجبائي ومن ذهب إلى رأيه من المعتزلة المتأخرين. بما يأتي^(١٥٦):

- أنه إن وجب عقلاً فيما أن يجب للنفع أو لدفع الضرر، ولا يجوز أن يجب للنفع لأن طلب النفع لا يجب فلأن لا يجب الإيجاب لأجله أولى، فليس إلا أن يكون وجوبه لدفع الضرر على ما نقوله.
- إن كان وجوب أن لا يقع المنكر ولا يضيع المعروف معلوماً عقلاً، لكان يجب أن بمنعنا الله تعالى عن المنكر ويلجئنا إلى المعروف.
- لا يجوز أن يكون الوجه في وجوبه عقلاً كونه لطفًا لنا ومصلحة، لأنه ليس في قوة العقل أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدعونا إلى الواجب ويصرفنا عن القبيح.
- أن علمنا بالعقل كون المعرفة لطفًا لنا لأن الله تعالى قرر كونه لطفًا في عقولنا فهذا غير ثابت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يجب أن نعلمه بالعقل.
- ليس يجب إذا علمنا أمراً من الأمور عقلاً بأن قرر الله تعالى في عقولنا أن نعلم أيضاً بالعقل ما لم يقرره فيه.

٥- إن المعتزلة المتأخرين في اعتمادهم الشرع طريقاً لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تكون قد وافقت أهل السنة في مذهبهم في طريق الوجوب، لكن أهل السنة يرون وجوبه بالشرع وحده لا بالعقل بخلاف المعتزلة^(١٥٧). وقد وافقت الزيدية أهل السنة^(١٥٨).

أما ما يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرعاً عند أهل السنة والزيدية فالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقولته تعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور"^(١٥٩)، وقوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"^(١٦٠).

وأما الدليل من السنة عند أهل السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه فتدعون فلا يستجيب لكم" (١٦١)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" (١٦٢). وأما الدليل من السنة عند الزيدية فقولته صلى الله عليه وسلم: "لا قدست أمة لا تأمر بمعروف ولا تنهى عن منكر، ولا تأخذ على يد الظالم، ولا تعين المحسن، ولا ترد المسيء عن إساءته" (١٦٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "أول ما تغلبون عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأيديكم، ثم بالستكم، ثم قلوبكم، فإذا لم ينكر القلب ويعرف المعروف نكس فجعل أعلاه أسفله" (١٦٤).

أما الإجماع فقد أجمع المسلمون في الصدر الأول وما بعده على وجوب الأمر بالمعروف، وكانوا يتواصلون بذلك ويوبخون تاركه مع قدرته عليه (١٦٥).

٦- إن رأي المعتزلة المتأخرين أن غير المكلف يؤمر وينهى هو ما يراه الغزالي، قال: "وشرط الاحتساب عليه أن يكون بصفة يصير الفعل الممنوع منه في حقه منكرا، وأقل ما يكفي في ذلك أن يكون إنسانا، ولا يشترط كونه مكلفا؛ فالصبي لو شرب الخمر منع منه واحتسب عليه، وإن كان قبل البلوغ. ولا يشترط كونه مميزا؛ فالجنون لو كان يزني بمجنونة أو يأتي بهيمة لوجب منعه منه" (١٦٦).

لكن الباحثين يؤكدان أن الإنكار يؤثر إن كان من ينهى عن المنكر متزا نفسا عنه، مستدلين بقول ابن الجوزي: "إلا أنه متى أنكر متزا عن المنكر أثر إنكاره، وإذا لم يكن متزا لم يكده يعمل إنكاره؛ فينبغي للمنكر أن يزه نفسه ليؤثر إنكاره" (١٦٧).

٧- بالنسبة لأقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد تبين للباحثين أن ابن تيمية يعارض رأي المعتزلة المتأخرين في تقسيمهم المعروف باعتبار الحكم، حيث يرى أن المعروف نوع واحد (١٦٨). لكن بعض أهل السنة وافق المعتزلة المتأخرين في تقسيمهم؛ فيرى الباجوري أن الأمر يتبع المأمور به، فإن كان الأمر مندوبا كان الأمر به مندوبا، وإن كان الأمر واجبا كان الأمر به واجبا (١٦٩). ولعله الأقرب إلى الصواب، لأن المندوب إذا لم يفعل الإنسان فلا شيء عليه؛ فيلزم أن يكون كذلك إذا لم يؤمر به من باب أولى (١٧٠).

أما بالنسبة لرأي المعتزلة أن المنكر كله من باب واحد في وجوب النهي عنه، فقد وافقهم عليه ابن تيمية (١٧١)، في حين يرى الباجوري أنه يندب النهي عن المكروه، ويجب النهي عن المحرم (١٧٢).

أما تقسيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار القائمين عليه، فيرى الإمام أحمد بن حنبل أنه إن

كان الإمام يقيم الحدود فرفع الأمر إليه أولى، حيث قال: "إن علمت أن السلطان يقيم الحدود فإرفعه إليه" (١٧٣). أما إن كان الأمر الذي يؤمر به أو ينهى عنه من دقائق الأفعال والأقوال، ومما يتعلق بالاجتهاد، لم يكن للعوام مدخل فيه ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء (١٧٤).

٨- بالنسبة لوسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد تبين للباحثين أن الأمة كلها اتفقت على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلاف من أحد منهم (١٧٥)، لكنهم اختلفوا في كيفية مباشرته؛ فترى المعتزلة وبعض أهل السنة وجميع الخوارج والزيدية أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يكن دفع المنكر إلا بذلك (١٧٦). ويرى معظم أهل السنة أن الغرض لا يكون بسل السيف، كما أنه رأي الأصم من المعتزلة، ورأي الروافض كلهم حتى وإن ماتوا كلهم إلا إذا خرج الناطق فوجب سل السيف حينئذ معه، لكن أهل السنة القائلين بهذه المقالة رأوا أن سل السيوف لا يكون إلا مع الإمام العدل إن قام عليه فاسق (١٧٧).

ويرى الباحثان أن من شأن بعض مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل البرلمان، حيث تنتخب الأمة فيه، عن وعي، من بينها من يقوم عنها بأداء هذه الفريضة، وبالطريقة الدستورية التي تقوم عليها ممارسة هذا الحق من دون قتال أو إراقة دماء.

ويذهب الباحثان إلى ترتيب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما ترتب في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" (١٧٨). مما يعني أن كل مغير عليه أن يغير المنكر بكل وجه أمكنه زواله به قولاً كان أو فعلاً باليد كأن يكسر آلات الباطل ويريق المسكر بنفسه أو يأمر من يفعله، ويتزع الغصوب ويردها إلى أصحابها بنفسه أو بأمره إذا أمكنه (١٧٩). لكن لا يصل هذا المنع إلى حد القتال بالسيف (١٨٠). وكما يعني الإنكار باليد أن يكون للمنكر وليس لأهله، قال أبو بكر المروزي: "سألت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) قلت: أمر في السوق فأرى الطبول تباع، أكسرها؟ قال: ما أراك تقوى أن قويت يا أبا بكر. قلت: أئني أغسل الميت فأسمع صوت الطبل. قال: إن قدرت على كسره فأخرج" (١٨١).

ثم يكون الإنكار باللسان ترغيباً وترهيباً إن غلب على ظنه أن تغييره المنكر بيده يسبب منكراً أشد (١٨٢) ويستعمل فيه الرفق والتلطف؛ فقد "رأى صلة بن أشيم رجلاً يكلم امرأة، فقال: إن الله يراكما، سترنا الله وإياكما" (١٨٣).

ثم يكون بالقلب إن خاف أن يسبب قوله منكراً أشد من الذي ينكره (١٨٤). وبخاصة إن كان المنكر قد تضافرت على فعله جماعة أو عصابة تحزبت ودعت إليه (١٨٥). وليس الإنكار بالقلب موقفاً سلبياً من المنكر، بل

"معناه احتفاظ هذا القلب بإيجابيته تجاه المنكر ينكره ويكرهه ولا يستسلم له ويتربص به حتى توافي فرصة هدمه"^(١٨٦)؛ فقد يؤدي إنكار المنكر بالقلب إلى تحويل إرادة الإنكار إلى موقف سلوكي قد يسهم بالتالي في تغيير الواقع المنكر، كأن ينحاز المنكر لأهل الحق، أو يقاطع مجالس المنكرات، قال تعالى: "وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً"^(١٨٧).

أما ترك أهل السنة السيف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد جاء تنفيذاً لتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: "إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما في جرف جهنم فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاها جميعاً"^(١٨٨) وقال صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"^(١٨٩).

أما قول المعتزلة في الخروج على السلطان الجائر فقد نقضته الأدلة التي تضافرت على وجوب طاعته، وإن كان جائراً، ما لم يكفر أو يأمر بمعصية، قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"^(١٩٠)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة"^(١٩١). وعن عبادة بن الصامت قال: "دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله" قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان"^(١٩٢).

وفي ذلك قال الطحاوي: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا نترع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة"^(١٩٣)، وقال ابن قدامة: "ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بسيفه حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته، وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين"^(١٩٤).

والقيمة التربوية المتحصلة في ترتيب كيفية إنكار المنكر عند أهل السنة، وترك السيف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم الخروج على الأئمة، أنها تغلب الصالح، وتسد السبل أمام المفسد، وإثارة الفتن، وسفك الدماء، واستحلال الحرام، وإشاعة الفوضى والاضطراب في المجتمع"^(١٩٥).

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بما يأتي:

١- تضمين مفهوم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمكانة التي يحظى بها بين مبادئ التربية الإسلامية

- الأخرى، والأهمية التي يختص بها في تحقيق أبعاد منهج التربية الإسلامية، في مناهج مراحل التعليم العام.
- ٢- تعريف القائمين على أمر الدعوة الإسلامية أن هدف الأمر بالمعروف أن يقع المعروف ولا يضيع، وأن هدف النهي عن المنكر أن لا يقع المنكر وزواله إن وقع. ويكون تحقيق هذه الأهداف بما شرع من وسائل متبعين مبدأ التدرج فيها بما يخدم الصالح العام، ويسد السبل أمام المفساد وإثارة الفتن، أو سفك الدماء، أو استحلال الحرم، أو إشاعة الفوضى والاضطراب في المجتمع. متنبهين في الوقت نفسه إلى ما يختص بهم وإلى ما يختص بالحكام وولاة الأمر.
- ٣- التأكيد على أهمية أن تتوفر فيمن يقوم على تنفيذ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرائط المبدأ، وهي: أن يعلم أن المأمور به معروف، وأن المنهي عنه منكر، وأن يعلم أن المنكر حاضر، وأن يعلم أن نهيه لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه، وأن يعلم أو يغلب في ظنه أن لقوله فيه تأثير، وأن لا يؤدي إلى مضرة عليه في ماله أو في نفسه.
- مقترحات:
- ٤- أن يجري أحد الباحثين دراسة ميدانية تهدف إلى التعرف إلى أي مدى يفهم عوام الناس وخواصهم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الفهم الصحيح.
- ٥- أن يقوم باحث، أو أكثر، بدراسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دراسة تربوية عند غير المعتزلة من فرق المتكلمين.
- ٦- أن يقوم باحث، أو أكثر، بدراسة مبادئ التربية الإسلامية الأخرى، مثل: مبدأ التربية للإيمان، مبدأ اقتضاء العلم العمل.
- ٧- أن يقوم باحث، أو أكثر، بربط ما توصل إليه هذا البحث من نتائج بالفكر التربوي المعاصر (دراسة مقارنة).

الهوامش

١. هانم إبراهيم يوسف، أصل العدل عند المعتزلة، الطبعة الأولى، القاهرة: الناشر دار الفكر العربي، ١٩٩٣م، ص ٤٤؛ راجع: زهدي جار الله، المعتزلة، الطبعة الثانية، بيروت: الناشر الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، ص ٢٤٨؛ وليد قصاب، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، د.ط، الدوحة: الناشر دار الثقافة، ١٩٨٥م، ص ٢٨.
٢. علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، صيدا-بيروت: الناشر المكتبة العصرية، ١٩٨٨م، ج ٣، ص ٢٣٤-٢٣٥؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، الطبعة السابعة، القاهرة: الناشر مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١؛ عادل العوا، المعتزلة والفكر الحر، الطبعة الأولى، دمشق:

- الناشر دار الأهالي، ١٩٨٧م، ص ٣١٢-٣٣٧؛ هاتم إبراهيم، أصل العدل عند المعتزلة، ص ٣٩-٤٤.
٣. محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ)، الملل والنحل، الطبعة الثانية، بيروت: الناشر دار المعرفة، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٥٤.
٤. وهو اللقب المحبب إليهم : هاتم إبراهيم ، أصل العدل عند المعتزلة، ص ٣٨؛ زهدي جار الله، المعتزلة، ص ٥٣.
٥. حسن أيوب، تبسيط العقائد الإسلامية، الطبعة الخامسة، بيروت: الناشر دار الندوة الجديدة، ١٩٨٣م، ص ٢٩٩-٢٩٩. راجع تسميتهم بالقدرية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد الاسفرائيني (ت ٤٢٩ هـ)، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت: الناشر دار المعرفة، د.ت، ص ١١٤-١١٥.
٦. الاسفرائيني، الفرق بين الفرق، ص ١١٤-٢٠١؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٧-١٠٨.
٧. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، الطبعة الثانية، هيرندن - فيرجينيا: الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م، ص ٥٥٣-٥٥٤.
٨. المرجع السابق، ص ٥٥٥، ٥٥٦.
٩. عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١٨، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ج ١٣، ص ١٦٤.
١٠. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م، ج ١٤، ص ١٨٣؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، العبر في خبر من غبر، ج ٣، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٤٤٥؛ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، ج ١٥، الطبعة الأولى، القاهرة: الناشر دار الريان للتراث، ١٩٨٨م، ج ١١، ص ١٣٤.
١١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.
١٢. أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق سوسنة ديفلد-فلزر، الطبعة الثانية، بيروت: الناشر دار مكتبة الحياة، ١٩٨٧م، ص ٨٠.
١٣. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ١٦٤؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣؛ الذهبي، العبر، ج ١، ص ٤٤٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٣٤.
١٤. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٨٠؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.
١٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٤.
١٦. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ١٦٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٣٤.
١٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.
١٨. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ١٦٤؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٨٤؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٣٤.
١٩. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٢٩؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ١٢.
٢٠. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣.

٢١. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٢٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٨٨.
٢٢. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٢٩؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٩٤؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٨٨.
٢٣. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٩٤.
٢٤. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٢٩.
٢٥. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٩٦؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٨٨.
٢٦. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٢٩؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ٩٦؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٨٨.
٢٧. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ج ١٤، د. ط، بيروت: الناشر دار الكتب العلميّة، د. ت، ج ١١، ص ١١٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣١٠.
٢٨. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٣؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ١١٣.
٢٩. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ١١٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٤.
٣٠. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٤؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ٢٢٩.
٣١. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ١١٢.
٣٢. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ١١٣؛ عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق محي الدين علي بنجيب، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٥٢٣-٥٢٤؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٥.
٣٣. عادل العوّ، المعتزلة والفكر الحرّ، ص ٣٠١-٣٠٥.
٣٤. راجع: وليد قصّاب، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، ص ٧.
٣٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٣.
٣٦. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٣؛ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص ١٢؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٥.
٣٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٤٥.
٣٨. أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ج ٨، د. ط، بيروت: الناشر، دار صادر، د. ت، ج ٥، ص ١٦٨؛ عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٨، د. ط، بيروت: الناشر دار الكتب العلميّة، د. ت، ج ٤، ص ١١٩.
٣٩. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥١.
٤٠. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٣٧؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥١-١٥٢؛ الذهبي، العبر، ج ٢، ص ٤٥٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٣٥؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٤، ص ١١٨.
٤١. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٣٨؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٦٨؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥٤؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٤، ص ١١٩.

٤٢. ابن خلّكان ، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٦٨-١٦٩؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٤، ص ١١٩.
٤٣. وليد قصّاب، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، ص ٧.
٤٤. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٣٧؛ ابن خلّكان ، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٧٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥٤؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٤، ص ١٢١.
٤٥. ابن خلّكان ، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٧٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٣٥؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ج ٤، ص ١٢١.
٤٦. ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٨، ص ٣٧؛ ابن خلّكان ، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ١٧٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٠، ص ١٥٥؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٤، ص ١٢١.
٤٧. الاسفرائيني، الفرق بين الفرق ، ص ٢٠-٢١، ١١٥؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٤٦٤.
٤٨. علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الطبعة الثالثة، الناشر دار فرانز شتاينز، ١٩٨٠م؛ الاسفرائيني، الفرق بين الفرق؛ علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٥ ج، الطبعة الثانية، بيروت : الناشر دار المعرفة، ١٩٧٥م؛ الشهرستاني، الملل والنحل؛ محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق مصطفى بك عبد الرزاق وعلي سامي النشار، دط، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
٤٩. محمد عمارة، المعتزلة وأصول الحكم، دراسة مقارنة مع فكر الشيعة والخوارج وأهل السنة عن نظرية الإمامة وفلسفة الحكم، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧م.
٥٠. حسني زينة، العقل عند المعتزلة، الطبعة الثالثة، بيروت: الناشر دار الآفاق، ١٩٨٠م.
٥١. مهدي حسن أبوسعدة، الاتجاه العقلي في مشكلة المعرفة عند المعتزلة، دط، القاهرة: الناشر دار الفكر العربي، ١٩٩٣م.
٥٢. محمود كامل أحمد، مفهوم العدل في تفسير المعتزلة للقرآن الكريم ، دط، بيروت: الناشر دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.
٥٣. هاتم إبراهيم يوسف، أصل العدل عند المعتزلة.
٥٤. محمد عمارة ، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، الطبعة الثانية، القاهرة: الناشر دار الشروق، ١٩٨٨م؛ عبد الباري محمود داود، الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة، دط، الإسكندرية : الناشر دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٥٥. أحمد عرفات القاضي، الفكر التربوي عند المتكلمين المسلمين ودوره في بناء الفرد والمجتمع، دط، القاهرة : الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦م.
٥٦. القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (ت ٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة، القاهرة: الناشر مكتبة وهبة، ١٩٩٦م، ص ١٤١ علي بن سعد بن صالح الضويحي، آراء المعتزلة الأصولية: دراسة وتقويم ، الطبعة الثانية، الرياض: الناشر مكتبة الرشد، ١٩٩٦م، ص ٤٧٥، ٥٢١..
٥٧. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٤١.

٥٨. عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط (ت حوالي ٣٠٣هـ)، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق نزيح، الطبعة الثانية، القاهرة: الناشر مكتبة المدار العربية للكتاب، ١٩٩٣م، ص١٢٦؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص١٥٥-٢٧٨؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٢٣٤-٢٣٥.
٥٩. الخياط، الانتصار، ص١٢٦-١٢٧.
٦٠. المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٢٣٥. ويدلل الباحثان على هذا الحكم بالقاضي عبد الجبار حيث كان في الأصول مع مذهب الاعتزال في حين كان في الفروع على مذهب الإمام الشافعي (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص١١٣).
٦١. وليد قصاب، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، ص٢٤؛ أحمد عبد الله عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، الطبعة الأولى، صنعاء: الناشر المكتبة اليمنية، ١٩٨٧م، ص٣٤٩؛ عادل العوا، المعتزلة والفكر الحر، ص٣١١.
٦٢. المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٢٣٥.
٦٣. زهدي جار الله، المعتزلة، ص٥٢-٥٣.
٦٤. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص١٤٨، ١٤١، ٧٤١؛ عبد الحميد بن هبة الله بن أبي حديد (ت ٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار الجيل، ١٩٨٧م، ج١٩، ص٣٠٨، ٣١٠.
٦٥. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص١٤٤.
٦٦. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص١٤٨؛ الحسن بن أحمد بن متويه (ت ٤٦٩هـ)، المجموع في المحيط بالتكليف، د.ط، بيروت: الناشر المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢م، ج١، ص٢٣١؛ محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٤، د.ط، بيروت: الناشر دار المعرفة، د.ت، ج١، ص٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج١٩، ص٣٠٨.
٦٧. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص١٤٨.
٦٨. سورة آل عمران: آية ١٠٤.
٦٩. الزمخشري، الكشف، ج١، ص٤٥٢. ورواه أحمد بن حنبل ولفظه: "قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر فقال: يا رسول الله أي الناس خير؟ فقال صلى الله عليه وسلم: خير الناس أقرؤهم وأتقاهم وأمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأوصلهم للرحم" أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، د. ط، بيروت: الناشر دار الفكر، د.ت، ج٦، ص٤٣٢.
٧٠. الزمخشري، الكشف، ج١، ص٤٥٢.
٧١. الزمخشري، الكشف، ج١، ص٤٥٢.
٧٢. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص١٤٢، ٧٤٢؛ ابن متويه، المجموع في المحيط بالتكليف، ج١، ص٢٣٢-٢٣٤؛ الزمخشري، الكشف، ج١، ص٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شروح نهج البلاغة، ج١٩، ص٣٠٨.
٧٣. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص٧٤٣.
٧٤. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص٧٤٤.

٧٥. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢، ٧٤٢؛ ابن متويه، المجموع في المحيط بالتكليف، ج ١، ص ٢٣٣-٢٣٤.
٧٦. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤٤؛ ابن متويه، المجموع في المحيط بالتكليف، ج ١، ص ٢٣٤.
٧٧. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢، ٧٤٢؛ ابن متويه، المجموع في المحيط بالتكليف، ص ٢٣٥؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣٠٧.
٧٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢، ٧٤١.
٧٩. سورة آل عمران: آية ١١٠.
٨٠. سورة لقمان: آية ١٧.
٨١. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢، ٧٤١. ورواه ابن ماجه بلفظ: "إذا سبب الله لأحدكم رزقا من وجهه، فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له" محمد بن يزيد بن ماجه (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت: الناشر المكتبة العلمية، د. ت، كتاب التجارات، باب إذا قسم للرجل رزق من وجهه فليزمه، ج ٢، ص ٧٢٧ حديث رقم ٢١٤٨.
٨٢. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢. ويقصد من اتفق على الإجماع الصحابة والتابعين: أحمد عرفات القاضي، الفكر التربوي عند المتكلمين المسلمين، ص ٣٩٥.
٨٣. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣ بتصرف؛ راجع: ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣١١.
٨٤. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣ بتصرف.
٨٥. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣.
٨٦. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣.
٨٧. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٦، ٧٤٥؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
٨٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٦-١٤٧، ٧٤٥، ٧٤٦؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣٠٧.
٨٩. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٧؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣٠٨-٣٠٩.
٩٠. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٨، ٧٥٠-٧٥١؛ راجع: الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣.
٩١. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٨.
٩٢. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣.
٩٣. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٨؛ راجع: الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣١٠.

٩٤. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٢-١٤٣؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣٠٩-٣١٠.
٩٥. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٥-١٤٦؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
٩٦. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٥؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
٩٧. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
٩٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٥.
٩٩. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٦.
١٠٠. الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
١٠١. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٦؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢.
١٠٢. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٤.
١٠٣. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤٤.
١٠٤. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٨، ٧٤١؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣٠٨، ٣١٠.
١٠٥. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٤.
١٠٦. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤٥.
١٠٧. راجع: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٤؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣١٠.
١٠٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٤٤، ٧٤١.
١٠٩. سورة الحجرات: آية ٩.
١١٠. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤١، ١٤٤؛ الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٢-٤٥٣؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣١٠.
١١١. المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٣٥ بتصرف؛ راجع: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٢٧٨؛ ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٤، ص ١٧١.
١١٢. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤٤-٧٤٥.
١١٣. ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٤، ص ١٧١ بتصرف؛ راجع: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٢٧٨.
١١٤. الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٢٧٨.
١١٥. سورة الحج: آية ٤١.
١١٦. راجع: محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ٢٠، ج، الطبعة الثانية، د.ن، د.ت، ج ٤، ص ١٦٥، ج ١٢، ص ٧٣ يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، صحيح مسلم بشرح النووي، ١٨، ج، الطبعة الثالثة، بيروت: الناشر دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج ٢، ص ٢٣؛ عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي (ت ٧٠١هـ)، تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج ٤، د.ط، بيروت: الناشر دار الفكر، د.ت، ج ١، ص ١٧٤.
١١٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص ٧٣.

١١٨. رواه الترمذي . محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ٥ ج، الطبعة الثانية، بيروت: الناشر دار الفكر، ١٩٨٣م، كتاب الفتن، باب ما جاء في تغيير المنكر. باليد أو باللسان أو بالقلب، ج ٣، ص ٣١٨، حديث رقم ٢٢٦٤؛ راجع أيضا: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، شرح العقيدة الواسطية، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ص ١٥١.
١١٩. متفق عليه . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، ١٣ ج، الطبعة الثانية، القاهرة: الناشر دار الريان للتراث، ١٩٨٨م، كتاب النكاح، باب "قوا أنفسكم وأهليكم نارا"، ج ٩، ص ١٦٣، حديث رقم ٥١٨٨؛ النووي، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق، ج ١٢، ص ٢١٣.
١٢٠. النووي، صحيح مسلم، ج ١٢، ص ٢١٣.
١٢١. سيد قطب، في ظلال القرآن، ٥ ج، الطبعة السابعة عشرة، بيروت - القاهرة: الناشر دار الشروق، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٤٤٤.
١٢٢. راجع: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ١٦٥؛ النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٣؛ النسفي، مدارك التنزيل، ج ١، ص ١٧٤؛ أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، البحر المحيط في التفسير، د. ط، بيروت: الناشر دار الفكر، ١٩٩٢م، ج ٣، ص ٢٨٩.
١٢٣. راجع: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص ٧٣.
١٢٤. راجع: أحمد عبد الله عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص ٣٥٢.
١٢٥. محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، إحياء علوم الدين، ٧ ج، الطبعة الرابعة، دمشق - بيروت: الناشر دار الخير، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٣١ بتصرف.
١٢٦. عبد الرحمن النحلوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، الطبعة الأولى، دمشق: الناشر دار الفكر، ١٩٧٩م، ص ١٦٠.
١٢٧. راجع: أحمد بن مسكويه (ت ٤٢١هـ)، تهذيب الأخلاق، د. ط، بيروت: الناشر مكتبة الحياة، د. ط، ص ٦٠-٦٧.
١٢٨. الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٢.
١٢٩. النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٣؛ إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت ١٢٧٧هـ)، شرح جوهرة التوحيد، د. ط، دمشق: د. ن، ١٣٩١هـ، ص ٤٦٩.
١٣٠. سورة المائدة: آية ٧٩.
١٣١. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ٢٥٣-٢٥٤.
١٣٢. عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تلييس إبليس، تحقيق السيد الجميلي، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، ص ١٨٣.
١٣٣. النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٣؛ الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص ٤٧١.
١٣٤. راجع: أحمد عرفات القاضي، الفكر التربوي عند المتكلمين المسلمين، ص ٣٩٦-٣٩٩.
١٣٥. راجع: الزنجشيري، الكشف، ج ١، ص ٤٥٣؛ ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٣١٠.

١٣٦. راجع: النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٣.
١٣٧. أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، الورع، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، ص١٥٤-١٥٥؛ راجع: الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص٤٧١.
١٣٨. ابن الجوزي، تليس إبليس، ص١٨٢.
١٣٩. ابن حنبل، الورع، ص١٥٤.
١٤٠. علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، د.ط، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، د.ت، ص٣١٤-٣١٥ بتصرف.
١٤١. النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٥؛ راجع: الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص٤٧١.
١٤٢. الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص١٥٢.
١٤٣. رواه الترمذي وابن ماجه. الترمذي، سنن، أبواب الفتن، باب ٥٨، ج٣، ص٣٥٦، حديث رقم ٢٣٥٥؛ محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر المكتب الإسلامي، ١٩٨٦م، كتاب الفتن، باب قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم"، ج٢، ص٣٦٩.
١٤٤. علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الأولى، بيروت: الناشر دار إحياء العلوم، ١٩٨٨م، ص١٥١.
١٤٥. الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص١٥٢.
١٤٦. سورة الحج: آية ٤٠.
١٤٧. سورة آل عمران: آية ١٠١.
١٤٨. النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٤.
١٤٩. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص٢٩٩؛ راجع: الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٣، ص١٢.
١٥٠. الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٣، ص١٢.
١٥١. النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٣؛ راجع الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٣، ص٥؛ النسفي، مدارك التنزيل، ج١، ص١٧٤؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج٣، ص٢٨٩؛ الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص٤٦٩.
١٥٢. راجع: عبد الحميد الصيد الزنتاني، أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، د.ط، ليبيا - تونس: الناشر الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م، ص٥٠٨.
١٥٣. راجع: عبد الحميد الزنتاني، أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، ص٥١١-٥١٢.
١٥٤. راجع: النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٢.
١٥٥. أحمد عبد الله عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص٣٥٣.
١٥٦. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص٧٤٢-٧٤٣.
١٥٧. راجع: النووي، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٢.
١٥٨. راجع: أحمد عبد الله عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص٣٥٢.
١٥٩. سورة الحج: آية ٤١.
١٦٠. سورة آل عمران: آية ١١٠.

١٦١. رواه الترمذي. الترمذي، سنن، أبواب الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ج ٣، ص ٣١٦-٣١٧، حديث رقم ٢٢٥٩.
١٦٢. رواه مسلم. النووي، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ج ٢، ص ٢٢-٢٥.
١٦٣. رواه زيد. زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، مسند الإمام زيد، الطبعة الثانية، بيروت: الناشر دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، كتاب الفرائض، ص ٣٧٥.
١٦٤. زيد، المسند، ص ٣٧٤.
١٦٥. أحمد عبد الله عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص ٣٥٢.
١٦٦. الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ٣١ بتصرف.
١٦٧. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص ١٨٣-١٨٤.
١٦٨. راجع: عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، الطبعة الثانية، الرياض: الناشر مكتبة الرشد، ١٩٩٥م، ص ٢٧١..
١٦٩. الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص ٤٦٩.
١٧٠. راجع: عواد المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ص ٢٧١.
١٧١. راجع: عواد المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ص ٢٧١.
١٧٢. الباجوري، شرح جوهرة التوحيد، ص ٤٦٩.
١٧٣. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص ١٨٢.
١٧٤. راجع النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٣.
١٧٥. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٤١؛ ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٤، ص ١٧١؛ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ٤؛ النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٢.
١٧٦. راجع: ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٤، ص ١٧١.
١٧٧. راجع: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٢٧٨، ٤٥١-٤٥٢؛ ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٤، ص ١٧١؛ الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٥٢.
١٧٨. رواه مسلم. النووي، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ج ٢، ص ٢٢-٢٥.
١٧٩. النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٥.
١٨٠. راجع: ابن حنبل، الورع، ص ١٥٤؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٤٥٢؛ النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٥.
١٨١. ابن حنبل، الورع، ص ١٥٥.
١٨٢. النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٥.
١٨٣. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص ١٨٣.
١٨٤. النووي، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٥.
١٨٥. الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٥٢.
١٨٦. سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٢، ص ٩٥١.

١٨٧. سورة النساء: آية ١٤٠ .
١٨٨. رواه مسلم . النووي ، صحيح مسلم ، كتاب الفتن وأشراف الساعة ، ج ١٨ ، ص ١٢ .
١٨٩. متفق عليه . ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، كتاب الفتن ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض" ، ج ١٣ ، ص ٢٩ ، حديث رقم ٧٠٧٧؛ النووي ، صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض" ، ج ٢ ، ص ٥٥ .
١٩٠. سورة النساء: آية ٥٩ .
١٩١. رواه البخاري. ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ، ج ١٣ ، ص ١٣٠ ، حديث رقم ٧١٤٢ .
١٩٢. متفق عليه . ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، كتاب الفتن ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "سترون بعدي أمورا تنكرونها" وقال عبد الله بن زيد : "قال النبي صلى الله عليه وسلم : "اصبروا حتى تلقوني على الحوض" ، ج ١٣ ، ص ٧ ، حديث رقم ٧٠٥٦؛ النووي ، صحيح مسلم ، كتاب الإمامة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، ج ١٢ ، ص ٢٢٨ .
١٩٣. محمد بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) ، شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق جماعة من العلماء ، الطبعة السادسة ، بيروت : الناشر المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ ، ص ٤٢٨ .
١٩٤. عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ) ، الإرشاد شرح لمعة الاعتقاد المهادي إلى سبيل الرشاد ، شرحه عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، الطبعة الأولى ، الرياض : الناشر دار طيبة ، ١٩٩٧م ، ص ٣٥١ .
١٩٥. ابن قدامة ، الإرشاد ، ص ٣٥٣-٣٥٤ ؛ ابن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٤٣٠ .